العراق

كانون الأول/ديسمبر 2024

يستضيف العراق أكثر من 338,000 لاجئ وطالب لجوء، 90% منهم من الجمهورية العربية السورية. ويعيش حوالي 28% منهم في تسعة مخيمات للاجئين في إقليم كردستان العراق.

تركّز المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تعزيز القدرات الوطنية لدمج اللاجئين في الخدمات العامة، وزيادة فرص الوصول إلى سبل الاعتماد على الذات.

كما يوجد أكثر من مليون نازح داخلي عراقي، من بينهم نحو 109,000 يعيشون في 21 مخيماً للنازحين في إقليم كردستان العراق. وتدعم المفوضية حصولهم على الوثائق المدنية، وتعمل مع السلطات العراقية لإيجاد حلول دائمة للنازحين المقيمين في المخيمات.

التمويل

(حتى 31 ديسمبر 2024)

203.6 مليون دولار أمريكي

الميزانية المطلوبة للعراق في 2024

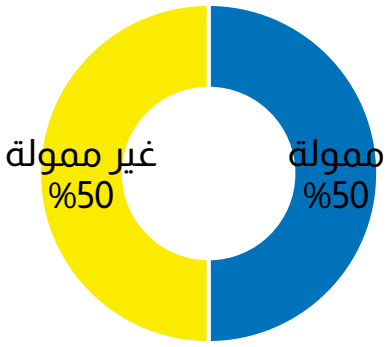

اعداد اللاجئين وطالبي اللجوء

(حتى 31 ديسمبر 2024)

بلد الأصل

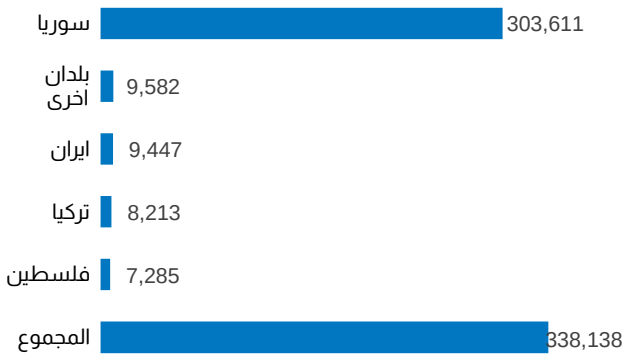

* المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

بالنسبة لآية، نهاد، وطه، فإن التعليم ليس مجرد مسعى شخصي، بل هو وسيلة لرد الجميل لمجتمعاتهم. فبصفتهم لاجئين في العراق، واجه جميعهم تحديات كبيرة للوصول إلى ما هم عليه اليوم، لكن بدعم من منحة مبادرة ألبرت أينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين (DAFI)، الذي تنفذه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اصبحوا يشعرون بالثقة بأنهم قادرون على تحقيق المزيد من التقدم. اقرأ قصتهم.

تواجد المفوضية

الموظفون:

184 موظفا محليا

60 موظفا دوليا

المكاتب:

مكتب قُطري واحد في بغداد/أربيل

مكتب فرعي واحد في دهوك

خمسة مكاتب ميدانية في بغداد، أربيل، والسليمانية

وحدتان ميدانيتان في كركوك والموصل

السياق التشغيلي

يمر العراق حاليًا بنقطة تحول، تاركًا وراءه آثار ثلاثة عقود من الاضطرابات السياسية والصراعات المسلحة التي أثرت بشدة على شعبه. منذ انتهاء العمليات العسكرية واسعة النطاق في عام 2017، يشهد العراق استقرارًا نسبيًا ويتقدم نحو التنمية المستدامة. على الرغم من هذه التطورات، لا تزال هناك احتياجات إنسانية وتنموية طويلة الأمد ومناطق تعاني من وضع أمني هش.

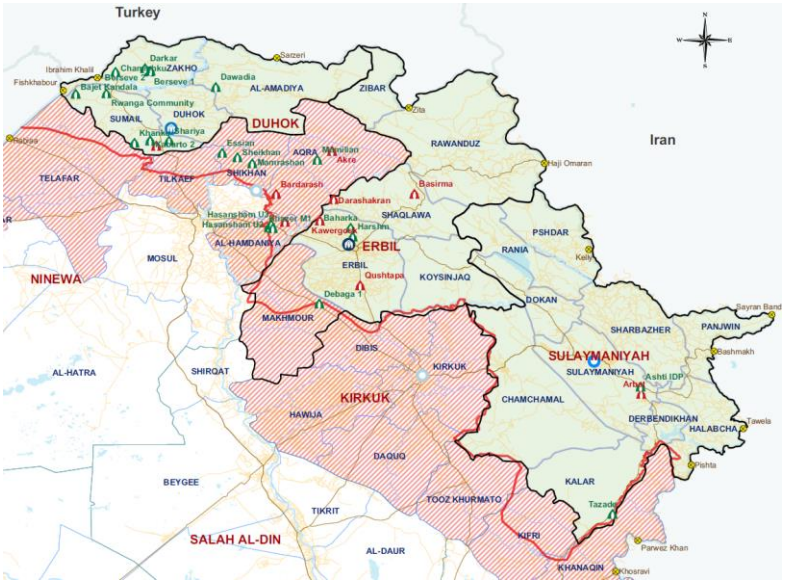

الشكل 1: خريطة مخيمات اللاجئين والنازحين الداخليين في إقليم كردستان العراق.
المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – العراق.

يستضيف العراق بسخاء أكثر من 338,000 لاجئ وطالب لجوء، 90% منهم سوريون ويعيشون في إقليم كردستان العراق. بينما يعيش حوالي 73% من اللاجئين في المناطق الحضرية، يعيش 27% منهم في 9 مخيمات للاجئين في إقليم كردستان العراق. 65% من اللاجئين هم من النساء والأطفال دون سن 18 عامًا.

مع تطور الوضع في سوريا، يتابع اللاجئون وطالبو اللجوء في العراق التطورات عن كثب. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رصد تحركات السوريين، بمن فيهم اللاجئون المسجلون عبر النقاط الحدودية. بين 8 و 31 كانون الأول/ديسمبر، عاد حوالي 2,000 سوري من العراق عبر معبر فيشخابور الحدودي، الواقع بين سوريا وإقليم كردستان العراق، ومعبر القائم الحدودي. وبشكل عام، لا يزال عدد العائدين من العراق إلى سوريا منخفضًا، ويواصل السوريون التعبير عن مخاوفهم إزاء استمرار انعدام الأمن في شمال شرق سوريا (موطن معظم اللاجئين في العراق).

تماشيًا مع سياسة الحكومة، تدعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إدماج اللاجئين وطالبي اللجوء في الخدمات العامة في العراق، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والخدمات المتعلقة بالحماية وبرامج الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى زيادة فرص الاعتماد على الذات. وبالتنسيق مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، تدعم المفوضية أيضًا تعزيز النظم العامة، وتقدم الدعم الفني في تنفيذ التعليمات الإدارية التي تنظم شؤون اللجوء، وكذلك في وضع قانون جديد للاجئين، يتماشى مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة.

يوجد في العراق أيضًا أكثر من مليون نازح داخلي. بينما يعيش معظم النازحين في مناطق حضرية أو مستوطنات عشوائية في جميع أنحاء البلاد، يعيش حوالي 109,000 نازح داخليًا في 21 مخيمًا في إقليم كردستان العراق، وذلك حتى نهاية ديسمبر 2024. في أوائل عام 2024، أعلنت حكومة العراق عن نيتها بإغلاق مخيمات النازحين المتبقية في إقليم كردستان العراق. وبينما يأمل العديد من النازحين داخليًا في العودة إلى ديارهم في مرحلة ما، قد لا يتمكن الكثيرون منهم أو لا يرغبون في ذلك بسبب ظروفهم الشخصية أو الوضع في مناطقهم الأصلية. تدعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الجهود المبذولة لإيجاد حلول دائمة للنازحين داخليًا، بما في ذلك إغلاق المخيمات، حيث تتوفر حلول، بما في ذلك العودة الطوعية والاندماج المحلي والانتقال الى مكان جديد، للنازحين داخليًا، مما يمكنهم من اتخاذ القرارات على أساس طوعي ومستنير.

وفي ظل هذا السياق المتغير، انتقلت المفوضية من الاستجابة الإنسانية البحتة إلى نهج يدعم خطط التنمية. حيث تهدف الاستراتيجية متعددة السنوات للمفوضية للفترة 2025–2029 إلى ضمان حصول الأشخاص المعنيين، من لاجئين ونازحين وعديمي الجنسية، على حماية قانونية محسّنة، بالإضافة إلى الوصول الشامل إلى الخدمات الأساسية وخدمات الحماية ضمن الأنظمة الوطنية، إلى جانب الفرص الاقتصادية.

أبرز أحداث عام 2024

ساهمت جهود المناصرة والمشورة الفنية التي قدمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اعتماد تعليمات إدارية جديدة لتنظيم إدارة شؤون اللجوء في العراق.

وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان يوقع على التعليمات الإدارية لتنظيم شؤون طالبي اللجوء في إقليم كردستان العراق. حقوق النشر محفوظة لوكالة كردستان 24 الإعلامية

في عام 2024، اعتمد كل من إقليم كردستان العراق والحكومة الاتحادية العراقية تعليمات إدارية جديدة لتنظيم إدارة شؤون اللجوء. ففي 10 تموز/يوليو، وقّع وزير داخلية حكومة إقليم كردستان تعليمات إدارية لتنظيم شؤون طالبي اللجوء في إقليم كردستان العراق، ودخلت حيز التنفيذ في شهر أيلول/سبتمبر. وتمثل هذه التعليمات الإدارية إنجازاً بارزاً، إذ أنها تضع إطاراً قانونياً وإجرائياً لتوحيد إجراءات اللجوء في جميع أنحاء الإقليم بما يتماشى مع القانون والمعايير الدولية.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، اعتمدت الحكومة العراقية تعليمات إدارية جديدة لتعزيز تنفيذ قانون اللاجئين السياسيين رقم 51 لسنة 1971. وتُلغي هذه التعليمات الجديدة التعليمات السابقة الصادرة في عام 1972، وتهدف إلى تنظيم إدارة شؤون اللجوء ضمن الإطار القانوني الوطني الحالي. ومن أبرز التحسينات التي تتضمنها التعليمات الجديدة، الاعتراف الأقوى بمبدأ عدم الإعادة القسرية، وتعزيز ضمانات الحقوق الإجرائية والأساسية للاجئين. كما توضح التعليمات الجديدة دور اللجنة الدائمة التابعة لوزارة الداخلية الاتحادية في إدارة شؤون اللاجئين وإجراءات اللجوء.

تأتي هذه التعليمات الإدارية الجديدة بعد سنوات من جهود المناصرة والدعم الفني الذي قدمته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للسلطات العراقية من أجل مواءمتها بشكل أكبر مع المعايير الدولية. وستواصل المفوضية تعاونها مع الجهات الحكومية في مختلف أنحاء العراق لدعم تنفيذ هذه التعليمات الإدارية.

واصلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسجيل وتوثيق طالبي اللجوء واللاجئين في العراق.

عمر، لاجئ سوري يبلغ من العمر 21 عامًا من دير الزور، لجأ إلى البصرة في جنوب العراق. وبفضل دعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم تزويد عمر ببطاقة الهوية الصادرة عن اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين في عام 2024.

في عام 2024، واصلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسجيل الأفراد باستخدام البيانات البيومترية للأشخاص الساعين للحصول على الحماية الدولية في العراق، بهدف تمكينهم من الحصول على الوثائق الصادرة عن الحكومة. وخلال هذا العام، سجّلت المفوضية نحو 44,000 لاجئ وطالب لجوء، بما في ذلك الوافدون الجدد، ليصل بذلك العدد الإجمالي للاجئين وطالبي اللجوء في العراق إلى حوالي 338,000 شخص. كما واصلت المفوضية تجديد الشهادات للأشخاص المسجلين لديها مسبقًا في العراق. وتُعد شهادة المفوضية، التي تُمنح من خلال عملية التسجيل، الوسيلة التي تتيح للاجئين وطالبي اللجوء الحصول على وثائق الإقامة الصادرة عن الحكومة أو تجديدها، مثل البطاقة الصادرة عن اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين وبطاقة الهوية الشخصية الصادرة في إقليم كردستان العراق.

في عام 2024، سجّلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما مجموعه 2,749 حالة عودة طوعية للاجئين المسجلين إلى سوريا عبر معبر فيشخابور الحدودي، حيث تم إلغاء تفعيل تسجيلهم لدى المفوضية في العراق. وأشار العائدون إلى أنهم يتجهون إلى محافظة الحسكة (45%)، تليها حلب (43%)، بينما توزعت النسبة المتبقية (12%) على مناطق أخرى. وتتمثل الأسباب الرئيسية التي يذكرها اللاجئون السوريون للعودة في لمّ شمل الأسرة (31%)، تليها قلة فرص العمل أو انعدام الآفاق الوظيفية.(21%)

قدمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدات نقدية للاجئين وطالبي اللجوء المعرضين للخطر، وأطلقت نموذج استهداف جديد.

نضال ومهند هما والدان لاجئان سوريان لأربعة أطفال، اثنان منهم لديهم احتياجات حماية خاصة. في عام 2024، تلقيا مساعدة نقدية متعددة الأغراض من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما ساعدهما على تغطية احتياجاتهما الأساسية، بما في ذلك الإيجار والطعام ومنتجات العناية بالنظافة الشخصية.

خلال عام 2024، تم تقييم نحو 56,000 لاجئ وطالب لجوء بأنهم في وضع اقتصادي-اجتماعي هش، وتلقوا مساعدات نقدية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما في ذلك الأمهات المعيلات، والأشخاص من ذوي الإعاقة، والناجون من العنف.

تهدف هذه المساعدات النقدية في تغطية نفقات الإيجار والطعام وتلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى. وبدونها، قد يواجه المستفيدون مصاعب شديدة مثل الجوع أو عمالة الأطفال أو التشرد. وفي الربع الأخير من عام 2024، أطلقت المفوضية نموذجاً جديداً لاستهداف المستفيدين ضمن برنامج المساعدات النقدية، يستند إلى الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية للاجئين وطالبي اللجوء. ويجمع النموذج الجديد بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات الحماية الخاصة، مع التركيز على الفئات ذات الأولوية مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر التي تعيلها نساء، والأطفال المعرضين للخطر، والناجين من العنف واللاجئين المعرّضين له. كما قامت المفوضية بتعديل قيمة المساعدة النقدية التي تتلقاها كل أسرة بما يتناسب مع عدد أفرادها وتركيبتها الأسرية.

واصلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعم إدماج اللاجئين في التعليم والرعاية الصحية في النظام العام

حفل افتتاح المركز الصحي الجديد في قوشتبة بمحافظة اربيل.

خلال عام2024، قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببناء وتجديد وتوسيع عدد من المرافق التعليمية والصحية في العراق، دعماً لدمج اللاجئين في الخدمات العامة والأنظمة الوطنية.

في مجال الرعاية الصحية، أنجزت المفوضية بناء وتسليم مركزين للرعاية الصحية الأولية إلى السلطات الصحية. ففي نيسان/أبريل 2024، سلّمت المفوضية مركز رعاية صحية أولية جديد يقع بالقرب من مخيمي دوميز 1 و2 في محافظة دهوك إلى السلطات المختصة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، أنهت المفوضية بناء مركز رعاية صحية أولية جديد في محافظة أربيل، مما عزز إمكانية وصول اللاجئين والنازحين والسكان المحليين إلى خدمات الرعاية الصحية. وقد مكّنت هذه الاستثمارات في قدرات النظام الصحي العام المفوضية بالتوقف تدريجيًا عن دعم مراكز الرعاية الصحية الأولية داخل مخيمات اللاجئين في دوميز 1 و2، دارشكران، كويلان، وقوشتبة، حيث أصبح بإمكان اللاجئين الآن الحصول على الرعاية الصحية من خلال المراكز الصحية العامة المشيدة حديثاً أو القائمة في المجتمعات المضيفة القريبة.

وفي قطاع التعليم، أنشأت المفوضية ست مدارس جديدة، وأعادت تأهيل ثماني مدارس أخرى، وأضافت 37 صفاً دراسياً إلى المدارس القائمة في إقليم كردستان العراق. وفي محافظات أخرى من العراق، قامت المفوضية بتجديد 12 صفاً دراسياً، وبناء قاعة امتحانات جديدة لإحدى المدارس الابتدائية في محافظة الأنبار، كما شيدت مدرسة جديدة تضم 12 صفاً دراسياً في محافظة كركوك. وقد ساهمت هذه المبادرات في زيادة قدرة النظام التعليمي العام على استيعاب مزيد من الطلاب من المجتمعات اللاجئة والمضيفة، مما أدى إلى تحسين جودة التعليم للجميع.

التطورات الرئيسية ومساهمات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2024

الاستجابة للاجئين

حشد الدعم والحماية القانونية

- بعد سنوات من المناصرة من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدأت اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 بإصدار "بطاقات المراجعة" لطالبي اللجوء السوريين الذين دخلوا العراق بعد نيسان/أبريل 2019، وذلك بعد أن تم تعليق الوصول إلى التسجيل والإقامة للسوريين الساعين للحصول على الحماية الدولية. إن استئناف التسجيل وإصدار الوثائق من قبل الحكومة لطالبي اللجوء الذين وصلوا بعد نيسان/أبريل 2019 سيُسهم بشكل كبير في تحسين بيئة الحماية في محافظات الوسط والجنوب من العراق، مما يقلل من خطر الاعتقال أو الاحتجاز أو الترحيل القسري.

- واصلت المفوضية أيضاً تدخلاتها في حالات الاشخاص المعرضين لخطر الإعادة القسرية. ففي عام 2024، تدخلت المفوضية وشركاؤها ومنعوا الترحيل القسري بحق 1,835 لاجئاً وطالب لجوء في مختلف أنحاء العراق.

الوصول إلى المساعدة القانونية والتوثيق

- تقدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم القانوني للاجئين وطالبي اللجوء، بما يشمل المشورة والتمثيل القانوني لمساعدتهم في الحصول على تصاريح الإقامة الصادرة من الحكومة ومعالجة التحديات القانونية الأخرى ذات الصلة. في عام 2024، شارك أكثر من 7,500 لاجئ وطالب لجوء في جلسات توعية قانونية، كما حصل أكثر من 17,000 لاجئ على خدمات المساعدة القانونية، بما في ذلك تقديم المشورة والتمثيل أمام الهيئات القانونية والإدارية.

- كما قدمت المفوضية وشركاؤها المساعدة القانونية للاجئين وطالبي اللجوء المحتجزين. في عام 2024، قدمت المفوضية وشركاؤها المساعدة ل 2,677 لاجئاً وطالب لجوء في مراكز الاحتجاز، كان معظمهم قد اعتُقل بتهم تتعلق بالإقامة (بزعم مخالفة قانون الإقامة). وقد تم الإفراج عن أكثر من 70% منهم بفضل جهود المفوضية وشركائها في المناصرة لدى السلطات.

- تسجل المفوضية أيضاً اللاجئين وطالبي اللجوء، وتصدر لهم شهادات طالب لجوء، وتسجل الأحداث الحياتية الرئيسية مثل الولادات الجديدة كمتطلب أساسي للاجئين من أجل تنظيم إقامتهم من خلال الحصول على وثائق رسمية صادرة عن الحكومة. ويُعد الوصول إلى هذه الوثائق ضرورياً لتمكين اللاجئين من الاستفادة من الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، كما يقلل من خطر الاعتقال أو الترحيل. وخلال العام، سجلت المفوضية ما يقارب 44,000 لاجئ وطالب لجوء، بمن فيهم الوافدون الجدد، ليصل العدد الإجمالي للاجئين وطالبي اللجوء في العراق إلى نحو 338,000 شخص، كما جددت المفوضية قرابة 175,000 شهادة فردية خلال العام.

حماية النساء والرجال والأطفال المعرضين للخطر وذوي الاحتياجات الخاصة

- تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على منع العنف ضد النساء والرجال والأطفال والتخفيف من آثاره والاستجابة له. وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2024، قدمت المفوضية وشركاؤها الدعم والمشورة لأكثر من 4,500 امرأة ورجل وطفل معرضين لخطر العنف، بما في ذلك توفير خدمات متخصصة مثل الدعم القانوني والرعاية النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لنحو 700 لاجئ. كما قدمت المفوضية وشركاؤها جلسات تدريبية لأكثر من 500 موظف حكومي ومقدم خدمة حول سبل الوقاية والتخفيف من المخاطر والاستجابة لحالات العنف.

- خلال عام 2024، قدمت المفوضية وشركاؤها أيضاً خدمات حماية الطفل. وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2024، تم تقديم المشورة والدعم النفسي والاجتماعي والنصائح التربوية والدعم لأكثر من 5,000 طفل معرض للخطر وأولياء أمورهم. بالإضافة إلى ذلك، تم تدريب نحو 950 فرداً من موظفي الحكومة والعاملين في مجال حماية الطفل وأفراد المجتمع المحلي على آليات الاستجابة لحماية الطفل، في إطار جهود المفوضية الأوسع لتعزيز قدرات المؤسسات العامة والأنظمة الوطنية في العراق على تقديم خدمات حماية شاملة وذات جودة، بما في ذلك للاجئين.

الأنشطة القائمة على النقد

- تقدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدات نقدية لتمكين اللاجئين وطالبي اللجوء من ذوي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الهشة من تلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الإيجار والطعام وغيرها من المستلزمات الأساسية. وتساهم المساعدة النقدية في منع الفئات الهشة من الوقوع في الفقر الشديد وتقلل من خطر لجوئهم إلى آليات تكيف ضارة مثل تقليل استهلاك الغذاء وتراكم الديون. ومن كانون الثاني/يناير وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2024، قدمت المفوضية مساعدات نقدية متعددة الأغراض لحوالي 56,000 لاجئ وطالب لجوء تم تقييمهم على أنهم من الفئات الاجتماعية والاقتصادية الهشة.

- تواصل المفوضية تعزيز إدماج اللاجئين وطالبي اللجوء في الخدمات والسياسات الحكومية، وتدعو الى استمرار برنامج شبكة الحماية الاجتماعية (SSN) في إقليم كردستان العراق، وإدراج اللاجئين المؤهلين في هذا البرنامج مستقبلًا. وخلال الربع الأخير من عام 2024، قامت المفوضية بمراجعة نموذج الاستهداف المعتمد في برنامج المساعدة النقدية الخاص بها بهدف تحسين الدعم المقدم للفئات الأكثر هشاشة، ومواءمة البرنامج مع النموذج المستخدم من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إطار شبكة الحماية الاجتماعية، التي تُعد البرنامج الوطني الرئيسي للحماية الاجتماعية.

التعليم

- التحق ما مجموعه 55,000 طفل لاجئ سوري بالمدارس الحكومية في إقليم كردستان العراق للعام الدراسي 2024-2025، أي ما يعادل 74% من إجمالي عدد اللاجئين السوريين في سن الدراسة. ومن بين هؤلاء، 85% مسجلون في التعليم الابتدائي، و55% في المرحلة الإعدادية، بينما تنخفض النسبة إلى 35% في المرحلة الثانوية.

- نتيجةً لحملة "العودة إلى التعليم" التي نُفذت في شهر أيلول/سبتمبر، من خلال زيارات منزلية وجلسات توعية، التحق 1,311 طفلاً جديدًا في التعليم الرسمي، و327 طفلاً في التعليم غير الرسمي.

- في عام 2024، تلقى حوالي 6,500 لاجئ (55% منهم من النساء والفتيات)، بمن فيهم الأطفال والمعلمون وأولياء الأمور، على دورات في اللغة الكردية لمساعدتهم في تجاوز حاجز اللغة في المدارس الحكومية في إقليم كردستان العراق. كما قدمت المفوضية وشركاؤها الدعم التدريبي والتنموي لـ 230 معلماً لاجئاً يعملون حالياً في المدارس الحكومية، في مجالات مثل أساليب التدريس والمهارات الحياتية والدعم النفسي والاجتماعي للطلبة. بالإضافة إلى ذلك، تم توظيف 300 معلم لاجئ إضافي ضمن النظام التعليمي الحكومي، مما رفع إجمالي عدد اللاجئين العاملين كمعلمين على الملاك الوظيفي لإقليم كردستان العراق إلى حوالي 700 معلم.

- تدعم المفوضية 93 طالبًا لاجئًا في التعليم العالي للعام الدراسي 2024-2025 من خلال برنامج منحة مبادرة ألبرت أينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين (المعروفة أيضًا باسم DAFI). يغطي البرنامج الرسوم الدراسية، والمواد الدراسية، والطعام، والنقل، والسكن، وغيرها من النفقات. في العراق، يتلقى كل طالب بدلاً شهريًا قدره 400,000 دينار عراقي (حوالي 300 دولار أمريكي) للعام الدراسي 2024-2025 للمساعدة في تلبية احتياجاته التعليمية. لتعزيز الانجاز الأكاديمي وتنمية المهارات، تقدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم لطلاب مبادرة ألبرت أينشتاين من خلال الدورات الإعدادية الأكاديمية واللغوية، بالإضافة إلى فرص الإرشاد والتواصل.

الرعاية الصحية

- تدعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دوائر الصحة في إقليم كردستان العراق لتقديم الخدمات الصحية للاجئين، في إطار نهج يهدف إلى دعم إدماجهم في النظام الصحي العام. وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2024، تم تقديم أكثر من 177,000 استشارة طبية في مراكز الرعاية الصحية الأولية المدعومة من المفوضية داخل أو بالقرب من مخيمات اللاجئين، حيث بلغت نسبة اللاجئين من بين المستفيدين 70%، ونسبة أفراد المجتمع المضيف 30%.

- تقدم المفوضية وشركاؤها خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للاجئين المقيمين في المخيمات والمناطق الحضرية، من خلال جلسات جماعية لجميع الفئات العمرية، وجلسات استشارية فردية، ورعاية نفسية متخصصة لمن يحتاجون إلى مستويات أعلى من الرعاية. في عام 2024، تم تقديم أكثر من 15,000 استشارة للاجئين وأفراد من المجتمع المضيف من خلال خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي المدعومة من المفوضية. علاوة على ذلك، قامت المفوضية وشركاؤها بتدريب 240 موظفاً من الجهات النظيرة ومتطوعي التوعية المجتمعية على تقديم خدمات الصحة النفسية الأساسية، بما في ذلك الإسعاف النفسي الأولي وتحديد الحالات التي تحتاج إلى إحالة وتقديم الدعم اللازم لها.

الحلول

- كجزء من فريق الأمم المتحدة القطري في العراق، ساهمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تطوير النسخة الجديدة من الإطار الاستراتيجي للتنمية المستدامة للأمم المتحدة (UNSDCF) للفترة 2025-2029، وذلك من خلال دعم تضمين قضايا اللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية في هذا الإطار. وقد قامت المفوضية أيضًا بمواءمة استراتيجيتها متعددة السنوات 2025-2029 مع الإطار الاستراتيجي الأممي لدعم جهود الحكومة العراقية في معالجة الأولويات المحددة. وفي إطار هذه الاستراتيجية، ستركز المفوضية على المساهمة في تعزيز النظم الوطنية، لا سيما في مجالي الحماية الاجتماعية والقانونية، لدعم إدماج اللاجئين وطالبي اللجوء في العراق. ويتماشى هذا العمل مع التزامات حكومة العراق التي تم التعهد بها في منتدى اللاجئين العالمي لعام 2023، والمتمثلة في إصدار قانون اللاجئين الجديد، ومنح اللاجئين إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة، وتنفيذ برنامج إدماج التعليم الخاص باللاجئين في إقليم كردستان العراق للصفوف من الخامس إلى الثاني عشر بحلول عام 2030.

- نظرًا للطبيعة المطوّلة للنزوح في العراق، تواصل المفوضية تعزيز الحلول المستدامة للاجئين وطالبي اللجوء، بما في ذلك من خلال دعم الوصول إلى أنظمة الرعاية الصحية والتعليم العامة، وتعزيز خدمات الحماية، والمناصرة لإدراج الفئات الأكثر هشاشة من اللاجئين ضمن برامج الحماية الاجتماعية.

- لتعزيز الحلول المستدامة وتحقيق الاعتماد الذاتي لأكثر من 90,000 لاجئ يعيشون في تسعة مخيمات في إقليم كردستان العراق، تعمل المفوضية بشكل وثيق مع السلطات الوطنية والمحلية على تعزيز قدرات الخدمات والأنظمة الوطنية والمحلية بما يخدم اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء في قطاعات التعليم، والصحة، والمياه، والكهرباء وغيرها. إن دمج اللاجئين في الخدمات والأنظمة القائمة يساهم في رفع مستوى الاستدامة وزيادة اعتمادهم على أنفسهم.

- من أجل دعم الحلول الشاملة والمستدامة، فإن توفر البيانات الاجتماعية والاقتصادية الدقيقة عن اللاجئين وطالبي اللجوء أمر ضروري لاتخاذ قرارات مبنية على الأدلة، ودعم السياسات المتكاملة، وتلبية احتياجات هذه الفئة بشكل أفضل. في عام 2024، عملت المفوضية بشكل وثيق مع الحكومة العراقية لتحسين توفر وجودة البيانات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء، حيث نفذت الحكومة أول تعداد سكاني منذ عام 1997، وشمل اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليًا، مما يعد خطوة مهمة نحو إدراج اللاجئين في المسوحات الإحصائية الوطنية، ويوفر مصدر بيانات موثوقاً يمكن استخدامه في خطط التنمية المحلية والوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع الجهازين الإحصائيين في الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وبدعم من مركز البيانات المشترك بين البنك الدولي والمفوضية بشأن النزوح القسري، بدأت المفوضية مشروعًا بحثيًا لتوسيع نطاق المسح الاجتماعي والاقتصادي الأسري الرابع في العراق ليشمل عينة تمثيلية من اللاجئين.

- لا يزال الوصول إلى فرص العمل وسبل كسب العيش يمثل محورًا رئيسيًا لعمل المفوضية. فقد أشار المسح الاجتماعي والاقتصادي للمفوضية لعام 2023 أن 49% فقط من البالغين اللاجئين المقيمين خارج المخيمات و38% من أولئك المقيمين داخل المخيمات يعملون، ومعظمهم في القطاع غير الرسمي مثل البناء، والضيافة، والخدمات، والزراعة، وتجارة الجملة والتجزئة. ووفقًا لاستراتيجيتها، تواصل المفوضية تعزيز التعاون والشراكات مع مختلف الأطراف الحكومية، والجهات التنموية، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص لتحسين فرص حصول اللاجئين على وظائف أو إنشاء مشاريعهم الخاصة. وفي هذا السياق، انضمت المفوضية إلى منصة مناصرة سياسات التوظيف الشاملة في العراق، بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، للمشاركة في النقاشات الهادفة إلى دعم سوق عمل شامل يعزز الاعتماد الذاتي الاقتصادي للاجئين.

- بالتعاون مع المركز الدولي للتجارة (ITC)، تعمل المفوضية على تعزيز الإدماج الاقتصادي للاجئين ضمن قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية الزراعية. وحتى الآن، أسفر التعاون مع المركز الدولي للتجارة ومديرية الزراعة في دهوك عن إنشاء تحالف من المزارعين يضم 47 عضوًا حصلوا على معدات وآلات زراعية بقيمة 20,000 دولار أمريكي لتعزيز قدرتهم الإنتاجية

- فيما يتعلق بالحالات ذات المخاطر المرتفعة، تتابع المفوضية حلول إعادة التوطين في دول ثالثة. ففي عام 2024، قدمت المفوضية 392 ملفًا (يشمل 1,512 لاجئًا) لإعادة التوطين، وتمت مغادرة 1,082 لاجئًا خلال العام إلى بلدان إعادة التوطين.

- كما تعمل المفوضية على توسيع مسارات الحماية التكميلية مثل لمّ الشمل العائلي، والبرامج الدراسية، وفرص الهجرة من خلال العمل. في عام 2024، ساعدت المفوضية 414 حالة (يشملون 1,216 شخصًا) للوصول إلى مسارات تكميلية، وقد غادرت 102 حالة (267 شخصًا) إلى دول ثالثة مختلفة.

تعزيز الحماية والحلول للنازحين داخليًا

الحماية

- تواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها دعم النازحين داخليًا والعائدين في صفوف النازحين، بالإضافة إلى العراقيين غير النازحين من الفئات الهشة، بمن فيهم الأشخاص المعرضون لخطر انعدام الجنسية، للحصول على الوثائق المدنية الأساسية. وتُعد هذه الوثائق ضرورية لتمكينهم من الوصول إلى الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية ومنافع الضمان الاجتماعي، وممارسة حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حرية التنقل والمشاركة المدنية.

- اعتبارًا من نهاية كانون الأول/ديسمبر 2024، دعمت المفوضية وشركاؤها العراقيين في الحصول على نحو 41,000 وثيقة مدنية. وعلاوة على ذلك، نسقت المفوضية وشركاؤها بشكل وثيق مع الجهات المختصة لتنفيذ ارسال 26 فرقة جوالة من قبل مديرية شؤون الأحوال المدنية والمحاكم في مختلف أنحاء البلاد. كما قدمت المفوضية وشركاؤها استشارات قانونية وتمثيلاً قانونيًا لأكثر من 37,500 شخص، لمساعدتهم على تجاوز العوائق الإدارية والقانونية التي تحول دون حصولهم على وثائقهم المدنية.

الحلول

- في إطار التعاون بين الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في العراق، تدعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حكومة العراق في إحراز التقدم نحو إيجاد حلول مستدامة لأكثر من 109,000 نازح داخلي يقيمون في 21 مخيمًا لا تزال مفتوحة في إقليم كردستان العراق. وبينما أعلنت الحكومة العراقية في كانون الثاني/يناير 2024 عن نيتها إغلاق جميع مخيمات النازحين، تم تأجيل هذا القرار بحلول منتصف العام، وأنشأت لجنة عليا لمراجعة التحديات والتقدم نحو الحلول. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، أنشأت الحكومة ثلاث لجان مشتركة إضافية لمعالجة القضايا المتعلقة بالأمن، وإعادة الإعمار، والعوائق القضائية التي لا تزال تعيق تحقيق حلول مستدامة للعديد من النازحين المقيمين في المخيمات. وبناءً عليه، لا تزال المخيمات الـ21 مفتوحة، وتواصل المفوضية العمل مع منصة الحلول المستدامة للمناصرة من أجل استمرار تقديم الخدمات في جميع المخيمات إلى حين تحقق حل دائم لجميع النازحين.

العراقيون العائدون من شمال شرق سوريا

الحماية

- في إطار المساهمة ضمن خطة الأمم المتحدة الواحدة، تدعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهود الحصول على الوثائق المدنية في مركز الأمل (المعروف سابقًا بمركز الجدعة) في محافظة نينوى. حيث يُستضاف العراقيون العائدون من مخيم الهول في شمال شرق سوريا مؤقتًا في مركز الأمل كجزء من العودة المنظمة بقيادة الحكومة العراقية، وذلك قبل عودتهم إلى مناطقهم الأصلية. وتشير التقييمات القانونية، التي تُجرى من قبل شريك المفوضية، باستمرار إلى أن جميع العائدين يفتقدون إلى وثيقة مدنية أساسية واحدة على الأقل.

- في عام 2024، أجرَت المفوضية وشركاؤها تقييمات قانونية لجميع دفعات العودة الأربع التي وصلت في نيسان وأيار وتموز وتشرين الأول (دفعات العودة 14 إلى 17)، وذلك لتحديد أفضل السبل لمساعدتهم في تلبية احتياجاتهم من الوثائق المدنية.

- في عام 2024، ساعدت المفوضية وشركاؤها في تأمين نحو 640 وثيقة للعائدين العراقيين في مركز الأمل. من بين هذه الوثائق، تم معالجة أكثر من 120 بطاقة الهوية الوطنية الموحدة، من أصل 678 طلبًا لهذه البطاقة قُدمت لصالح نحو 2,000 من العائدين في مركز الأمل، وقد تم إعدادها من قبل المفوضية وشريكها بانتظار إرسال فرق جوالة من وزارة الداخلية الاتحادية.

- بعد أشهر من المناصرة، ارسلت السلطات في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 أول فرقة جوالة لإصدار الهوية الوطنية الموحدة لهذا العام إلى مركز الأمل، وذلك بعد تأجيلها بسبب تحديثات على الأنظمة. وخلال هذه البعثة، تم تقديم طلبات الهوية الوطنية الموحدة لـ 1,013 فردًا. وفي كانون الأول/ديسمبر، تم إصدار الدفعة الأولى من بطاقات الهوية وتسليمها إلى سكان مركز الأمل. وستواصل المفوضية متابعة إصدار الوثائق المتبقية في كانون الثاني/يناير 2025.

شكر خاص للجهات المانحة

تتقدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالشكر الى الجهات المانحة الرئيسية التي تقدم التمويل غير المخصص، بالإضافة إلى الجهات التي تساهم بشكل مباشر في عمليات المفوضية في العراق وفي الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين.

بلجيكا | كندا | الدنمارك | الاتحاد الأوروبي | فنلندا | فرنسا | ألمانيا | أيرلندا | اليابان | دوقية لوكسمبورغ الكبرى | هولندا | النرويج | السويد | سويسرا | المملكة المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية | الجهات المانحة من القطاع الخاص

قسم العلاقات الخارجية

جهات الاتصال

ليلي كارلايل، مسؤول العلاقات الخارجية الاقدم ، carlisle@unhcr.org
أفارين دادخاه، مسؤول اعداد التقارير، dadkhaht@unhcr.org
فرحة بويرو، مسؤول العلاقات الخارجية، bhoyroo@unhcr.org
فيولا إليونورا بروتوميسو، مساعد مسؤول اعداد التقارير ، bruttome@unhcr.org

الروابط

موقع المفوضية في العراق: https://www.unhcr.org/iq/
بوابة البيانات التشغيلية للمفوضية في العراق
تويتر: @UNHCRIraq
فيسبوك: UNHCRinIraq